

منظمة العفو الدولية

بيان للتداول العام

24 مايو/أيار 2016

رقم الوثيقة: MDE 14/4093/2016

العراق: ينبغي على الحكومة التحقيق في أعمال العنف أثناء تظاهرات بغداد

قالت منظمة العفو الدولية إنه ينبغي على الحكومة العراقية أن تباشر تحقيقات محايدة ووافية في تفريق المتظاهرين عن طريق العنف في بغداد يوم 20 مايو/أيار، بغية تحديد ما إذا كان سلوك قوات الأمن يتساوق مع المعايير الدولية للعمل الشرطي، التي تحمي الحق في الحياة وفي أمن الشخص على نفسه.

حيث أبلغ محتجون وعاملون في الإعلام كانوا يغضون الفعاليات، وسواهم من الشهود، منظمة العفو الدولية أن قوات الأمن استخدمت الغاز المسيل للدموع والقنابل الصوتية والرصاص المطاطي يوم الجمعة، 20 مايو/أيار، لتفريق المتظاهرين، الذين كانوا يدعون الحكومة إلى القيام بالإصلاحات وبالمساءلة، وذلك لإبعادهم عن "المنطقة الخضراء"، التي تضم البرلمان العراقي والوزارات الحكومية والسفارات الأجنبية. وذكر عدة شهود أيضاً أن قوات الأمن أطلقت الذخيرة الحية في الهواء وضربت المتظاهرين بالهراوات. وعلى ما يبدو، لم تكن هناك تحذيرات لفظية - سواء عبر مكبرات الصوت أم بطرق أخرى - قبل استخدام القوة.

وتساور منظمة العفو الدولية بواعث قلق بشأن الاستخدام المتهور للقوة من جانب قوات الأمن. فبينما يظل من واجب قوات الأمن منع خسارة الأرواح والإصابات، وكذلك حماية الممتلكات العامة، إلا أنه لا يبدو أنها في هذه الحالة قد ميزت بين أولئك المتظاهرين الذين استخدموا القوة لدخول "المنطقة الخضراء"، والمتظاهرين الذي كانوا يحتجون خارج نقاط التفتيش على مداخل "المنطقة الخضراء". إذ أبلغ عدة متظاهرين منظمة العفو الدولية أنه جرحوا خارج "المنطقة الخضراء".

وطبقاً للمعلومات الرسمية، توفي شخصان. وذكر عدد من المنافذ الإعلامية أن أربعة أشخاص قتلوا. وطبقاً لشهادات وأشرطة فيديو اطلعت عليها منظمة العفو الدولية، قتل أحد المتظاهرين عندما أصيب بعبوة غاز مسيل للدموع في جانب من رأسه. وفقاً لشهادة وفاة اطلعت عليها منظمة العفو الدولية فقد توفي نتيجة لـ "إصابة شظايا قذوف ناري" وتوفي الآخر في المستشفى، مساء الجمعة، نتيجة "إصابة بطلقة نارية في الصدر" وفق لشهادة وفاة اطلعت عليها منظمة العفو الدولية.

وبحسب شهود عيان، سمحت قوات الأمن للمتظاهرين بالتجمع في "ساحة التحرير" لعبور "جسر الجمهورية"، الذي يفضي إلى المنطقة المحيطة بالمنطقة الخضراء". وقال شهود عيان إن قوات الأمن قامت، في الساعة 4 من بعد الظهر ودون سابق إنذار، بإطلاق الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي على المتظاهرين المحتشدين بالقرب من نقاط التفتيش خارج جدران "المنطقة الخضراء".

قال شهود عيان لمنظمة العفو الدولية إنه في هذه اللحظة قام عدد من المتظاهرين بإلقاء الحجارة وإطلاق قنابل مسيلة للدموع ناحية قوات الأمن بينما تمكن البعض من العبور إلى "المنطقة الخضراء".

وأبلغ متظاهرون منظمة العفو الدولية أن العنف تصاعد بعد حوالي ساعة، عندما غادر "المنطقة الخضراء" عدد كبير من قوات الأمن، التي كان معظم أفرادها يرتدون الزي العسكري الأخضر الغامق ويضعون الأقنعة الواقية من الغاز. وأخبر أحد المتظاهرين منظمة العفو الدولية ما يلي: "أطلقوا الغاز المسيل للدموع والرصاص علينا بصورة عشوائية. وتساقطت الرصاص وعبوات الغاز المسيل للدموع علينا كالمطر. فر العديد من المحتجين نحو الشوارع الجانبية، واختبأت في أحد المخازن، بينما واصلوا مطاردتنا وإطلاق المزيد من العبوات والرصاص علينا".

وأبلغ متظاهر آخر لحقت به إصابات في رأسه وساقه وذراعه، بسبب الرصاص المطاطي - على ما يبدو - منظمة العفو الدولية ما يلي: "فوجئت بهذا العنف، نظراً لأنني كنت أتظاهر بصورة سلمية كل يوم جمعة تقريباً لفترة طويلة... فما أن عبرنا الجسر (الجمهورية)، حتى بدأ الدخان وإطلاق النار... شاهدت أشخاصاً يسقطون أمامي.. ولم تكن هناك أية إنذارات قبل أن أصاب".

وأبلغ متظاهر ثالث منظمة العفو الدولية ما يلي: "أصبت في قدمي اليسرى بعبوات من الرصاص المطاطي؛ وهي الآن مكسورة جراء ذلك. كنت أساعد متظاهراً آخر على النهوض عن الأرض عندما أصبت... لم أسمع أية تحذيرات قبل أن تصيبي الرصاص... كنا نتحج فقط ضد الفساد؛ وهذه الجمعة، انضمت إلينا أعداد أكبر من عائلات الشهداء من 'مدينة الصدر' [عائلات من قتلوا في التفجيرات الأخيرة في 'مدينة الصدر']".

وعقب تفريق المتظاهرين حوالي الساعة 6 مساءً، وفرض حالة حظر التجوال لفترة قصيرة، صرح رئيس الوزراء، حيدر العبادي، بأن "اقتحام مؤسسات الدولة والعبث بالمال العام" ليس مقبولاً، وألح إلى أنه لبعض المحتجين صلات مع "حزب البعث" ومع الجماعة المسلحة التي تدعو نفسها "الدولة الإسلامية" (داعش). وفي 22 مايو/أيار، أنكر المتحدث باسمه "إطلاق نار مباشر" وأكد على أن الدستور يكفل الحق في التجمع السلمي.

إن منظمة العفو الدولية تدعو السلطات العراقية إلى ضمان مباشرة تحقيقات محايدة ومستقلة ووافية في أحداث يوم الجمعة بما في ذلك في أسباب وظروف وفاة اثنين من المتظاهرين. وينبغي تقديم أي شخص يشتبه في مسؤوليته عن إساءة استخدام القوة إلى محاكمة عادلة. وينبغي على رئاسة الحكومة أيضاً توجيه أوامرها إلى قوات الأمن بأن تتجنب استخدام القوة إلا في حال الضرورة القصوى.

وعندما يكون هناك مناص من استخدام القوة، يتعين أن يكون ذلك على نحو متناسب، وأن يتم استخدام القوة على نحو يقلص الإصابات إلى الحد الأدنى، ويحترم حياة الإنسان ويحفظها.

خلفية

اقتحم المتظاهرون، الذين كانوا يحتجون على ما رأوه فساداً في الحكم ويدعون إلى إصلاحات مؤسسية، "المنطقة الخضراء" للمرة الأولى في 30 أبريل/نيسان، دون أن يواجهوا بأية مقاومة من جانب قوات الأمن. وعلى ما يبدو، جُلبت تعزيزات لقوات الأمن قبل المظاهرات المتوقعة في 20 مايو/أيار، بما في ذلك من "قوات مكافحة الشغب"، لمنع حدوث اقتحام آخر للمنطقة الخضراء".

وأشار عدد من المتظاهرين وشهود العيان لمنظمة العفو الدولية بأن القوة لم تستخدم ضدهم من قبل جميع أفراد قوات الأمن؛ بل إن بعض أفراد قوات الأمن أصيبوا جراء استخدام الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي.

وكان المتظاهرون، بمن فيهم أنصار الرجل الديني الشيعي مقتدى الصدر، قد دأبوا على التجمع بانتظام أيام الجمعة في "ساحة التحرير"، منذ أواخر يوليو/تموز 2015، للمطالبة بالإصلاح الحكومي. وانضمت أعداد كبيرة من أهالي حي "مدينة الصدر"، بمن فيهم بعض النساء والأطفال، إلى مظاهرات 20 مايو/أيار 2016، للاحتجاج على سلسلة التفجيرات التي استهدفت حيهم في الأسابيع الأخيرة، والدعوة إلى محاسبة المسؤولين.